الفعل المقاولاتي لدى الشّباب بين تحقيق المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية، وإدارة البيئة الخارجية له.

أ . العيد عمّـــاد.
قسم العلوم الاجتماعية.
جامعة يحي فارس بالمدية.

ملخص:

تتّجه الكثير من المقاولات اليوم في وقتنا الحاضر للاهتمام بالاعتبارات البيئية في استراتيجيات أعمالها وخططها طويلة الأجل، لأنّ هذا التّوجه يعد أساساً لبقائها في السّوق وتنافسها مع نظرائها المهتمين بالبيئة، فهي إذن نقطة بدء لضمان تطبيق المواصفات والمتغيرات البيئية، ومنه تحديد المهام والأنشطة اللاّزمة الممارسة من قبل المؤسسات عموماً، وذات التّوجه الاقتصادي بشكلٍ خاص، ومن بين هذه الاهتمامات المرافقة لسيرورة الفعل المقاولاتي في ظلّ هاته التغيرات البيئية يوجد ما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية والاخلاقية. وهذا ما سنحاول التطرق له بالشرح والتفصيل، من خلال هذا المقال.

الكلمات المفتاحية: المقاول، المقاولاتية، بيئة الأعمال، المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية، الأخلاق في الأعمال.

:Résume

Déménagement de nombreuses entreprises aujourd'hui dans nos jours à l'attention des considérations environnementales dans ses stratégies et ses plans à long terme, parce que cette approche est la base pour la survie sur le marché et de rivaliser avec leurs homologues intéressés dans l'environnement, ils commencent alors à assurer que les spécifications de l'application et les variables environnementales Point, déterminer les tâches pratiques et les activités nécessaires par institutions en général, et d'une tendance économique, en particulierparmi les préoccupations qui les accompagnent un processus pour acte entrepreneurial dans ces circonstances profilant changements environnementaux, il est de la responsabilité dite sociale et morale. Voilà ce que nous allons essayer de répondre à son explication et détail, à travers cet article.

Les Mots-clés: Entrepreneur, entreprise, environnement des affaires, la responsabilité sociale et éthique, l'éthique dans les affaires.

تمهيد:

لقد شهدت بيئة مقاولات اليوم تطورات سريعة وجذرية، حيث لم يعد المجتمع ينظر إليها بتلك النّظرة التّقليدية التي تركز على النواحي الاقتصادية فقط، وذلك بإنتاج السلع أو تقديم الخدمات بنوعية معينة وأسعار محددة، بل بدأت نظرة المجتمع تأخذ أبعاداً جديدة أكثر تعقيدا وهي اعتبار أن هذا النوع من المؤسسات هو بمثابة جزء أساسي من أجزاء المجتمع ككل، وأنّ عليها مشاركة المجتمع وتحمّل مسؤوليتها اتجاهه، ويتحتّم عليها أيضا أن تستجيب لتوقّعات وتطلّعات المجتمع، وذلك بالمساهمة في اشباع حاجاته الاقتصادية والاجتماعية وحماية بيئته، كما يجب أن لا يشعر أفراد المجتمع أنّ ثمن وجود هذه المؤسسات يفوق ما يمكن أن يجنوه منها في شكل فوائد ومنافع، حيث أنّ استمرار المؤسسة مرهون بقدرته على خدمة المجتمع وبالتّالي فإنّ الهدف النهائي للمؤسسة هو هدف اجتماعي يتم تحقيقه أساساً عن طريق خدمة أهداف المستهلكين وهدف الربح هو هدف موازٍ لذلك الهدف الأساسي، بالإضافة إلى حماية البيئة المتواجدة فيها، وهذا الذي سنقوم نحن من خلال هذا المقال أن نتعرف عليه، وعلى تلك العلاقة الموجودة بين ممارسة الفعل المقاولاتي وفق المتطلبات الاقتصادية، ووفقا لخضوعه للمعايير المجتمعية التي اكتسبها المقاول نظير انتمائه لمجتمع ما في ظلّ التّغيرات التي تعرفها بيئة الأعمال اليوم.

أوّلاً–المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية.

حتّى نعطي صورة تتميز بنوع من الوُضوح والشُّمُولية لهذا المفهوم، نعمل على تقديم بعض الذي يتعلّق به، سواءً كان ذلك من حيث مختلف المفاهيم المقدّمة له، أو كذا من خلال مختلف الآراء التي قدّمت بشأن هذا الموضوع سواء كانت معه أو ضدّه، وذلك كما يلي:

- **تعريف المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية:** هي:"ذلك الالتزام المستمر للمقاولة بالعمل للتّصرف بشكل أخلاقي يمكنها من المساهمة في التنمية الشاملة والمستدامة، الأمر الذي يحسّن بدوره نوعية حياة القوة العاملة وأسرهم بالإضافة الى السّكان المحليين، ومنه المجتمع بشكل عام[1]"،كما تُعرَّف أيضا بأنّها: "التزام المقاولة بأن تضع نصب عينيها خلال عملية صنع القرارات مختلف الآثار والنتائج المترتبة عن هذه القرارات على النظام الخارجي بطريقة تضمن إيجاد توازن بين تحقيق الأرباح الاقتصادية المطلوبة والفوائد الاجتماعية المترتبة عن هذه القرارات[2]"،يتبين لنا من هاته التعاريف المقدّمة معنا أعلاه أنّ المسؤولية الاجتماعية هي انعكاس وتعبير عن ثقافة مفادها: ما هي درجة استجابة المشروع واهتماماته بقضايا هي أكبر وأبعد من المتطلبات الاقتصادية والقانونية الضّيقة للنمو والبقاء وفقط؟، بمعنى أنّ المسؤولية الاجتماعية للمقاولة هي ذلك الإدراج الذي تشركه المقاولات في حسباتها عند تخطيطها لأي برنامج عمل أو قرار هي ستتخذه مستقبلاً، والتي من بينها نقدم في هذا المقام على سبيل المثال لا على سبيل الذكر: الشواغل الاجتماعية العريضة الرّاهنة، الانشغالات البيئية، حماية الصحة العمومية، منع الاحتكار، تأمين العمّال، الابتعاد عن التعامل بالغش والزور، ...الخ، وكل الذي له علاقة بتحسين العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع. وهذا الذي يساعدنا على تحقيق وتوفير نوع من العدالة الاجتماعية داخل المجتمع. فهي إذن ومن الناحية العملية تعبير عن التزام المقاولين تجاه المجتمع، وبالشّكل الذي يمكنه أن يعكس السّلوك الذي يصدر عنهم ويكون منسجماً ومتوافقاً مع مصالح وتطلعات كل من المقاولة والمجتمع ككل.

1- الأخلاقيات في الأعمال.

يعني الحديث عن الأخلاق؛ الكلام عن: القيمِ والمعاييرِ، والمشاركة والعدالةِ والالتزامِ، وكذا تبادل الآراءِ،...، الخ. والتّي تُشَكِّل الأسس المرشدة والموجهة في اتخاذ القرارات السليمة من قبل المقاولين، ومُختلف مُقاولاتهم خلال تعاملهم مع الأطراف صاحبة المصلحة في ذلك. هذا لأنّ الأخلاق في الأعمال هي التي تعني القيم الاعتبارية والمعايير السلوكية التي يرسمها المقاولون خلال نشاطهم اليومي في أعمال الصناعة واتخاذ القرارات وحلِّ المشكلات المتعلقة بأعمالهم، وكذا انعكاسات تلك القرارات والحلول على البيئة المحيطة، ويتولد المعيار الأخلاقي في مجال الأعمال من خلال الالتزام للقيام بما هو صحيح وخير، بمعنى أنّه على هذا السُّلوك أن يتطابق مع المعيار الأخلاقي للمجتمع، وأخلاق الأعمال يبقى حالة حسّاسة ومعقّدة بالرغم من كونها قديمة، وذلك ما تثبته الحكمة اليونانية الشهيرة والقائلة: "يستحسن بالتاجر أن يتقبل الخسارة من أن يحصل على ربح غير شريف"، وهذا ما جعلنا نُعرف أخلاقيات العمل بأنّها: "مجموع القيم والمعايير التي يعتمد عليها في اتخاذ القرار والتفاعل مع المجموعة الأخرى التي تتأثر بأعمال المشروع هذا، وهي التي تشتق من ثلاثة مصادر أساسية هي: القانون، سياسات وإجراءات المقاولة، بالإضافة إلى الأخلاق الشخصية للمقاول، وفريق العمل الذي معه"، كما يوجد أيضاًمن المتخصصين من يعرّفها بأنّها: "السجية والمروءة والطبع والدين، فهي تعني ضمنيا القوة الراسخة في الإدارة التي تنزع الى اختيار ما هو خير أو ما هو شرّ، وبالتالي فإنّ الأخلاق في هذه الحال تنطوي على تغلب ميل من الميول الفردية على سلوكيات المقاول أو مقاولته، وبشكل مستمر نسبياً"، وعليه؛ يتبين لنا من مختلف التعاريف المدرجة معنا هنا حول مفهوم الأخلاق في الأعمال، أنّ المقاول مُطالب من النّاحية المجتمعية أنّه لا يجعل من خلال ممارسته لنشاطه المقاولاتي همّه الأمثل والوحيد هو تحقيقه لأقصى الأرباح ولو كان ذلك على حساب الأفراد والمجتمع الذي ينتمي اليه ويزاول به نشاطه هذا، حتّى وإن كانت هاته الأرباح ومن الناحية الشكلية لها، هي التي يمكنها أن تضمن البقاء والديمومة لهذا المشروع الصّغير، ومن ثمّة تنميته وتطويره في ظل المعطيات البيئية الراهنة، بمعنى أنه يجب ان يكون عقلانيا في قراراته، وأهدافه التي يريد الوصول اليها، والتي لا يحبّذ هنا أن يسير بها جميعاً في اتجاه واحد، -أي هو مطالب مجتمعيا بأن يوفق بين قيمه الاجتماعية والمتطلبات الاقتصادية التي يفرضها الجانب التقني لمشروعه.

إنّ الحديث عن عنصر الأخلاق في عالم الأعمال والمشاريع من منظورها العقلاني يعطينا بشكل عام ثلاث عمليات فكرية تقع في ذهن الفرد: **العملية الأولى منها** تساعد الفرد على التمييز بين ما هو حقيقي وما هو مُعقّد، **والثانية منها** تساعده على تحديد السياقات المنشودة لمسيرة حياته على المستوى الشخصي، في حين تساعده **العملية الثالثة** منها على اختيار السلوك المعبر والمناسب عن الموقف، وعبر هذه العمليات الثلاثة يمكننا استعراض القواعد العامة للسلوك لكي يكون مقبولاً، وعليه فهو تحليل يشعرنا بوجود نوع من التماثل بين الأخلاق في الأعمال وبين المسؤولية الاجتماعية للفعل المقاولاتي، وهو الذي أكّد عليه "Kirrane " حينما قال: "إنّ حركة المسؤولية الاجتماعية ما هي إلاّ إحدى منهج شامل من أخلاقيات العمل"، ذلك أنّ مفهوم المسؤولية الاجتماعية مرتبط وبشكل وثيق بمفهوم أخلاقيات الأعمال، ويدل هذا الربط على ذلك الارتباط الموجود بين المقاولة والمجتمع، فهي إذن تمثل كيان مجتمعي مدين شرعا للمجتمع، وهذا الذي يفرض على المقاولة معالجة إشكالية المسؤولية الاجتماعية كرهان استراتيجي لتحسين وتطوير أدائها. من خلال تسليح أفرادها بالأدوات اللازمة للتعامل مع تعقد السلوك الأخلاقي.

انطلاقاً من كل هذا الذي سبق معنا هنا يمكننا القول أنّ أخلاقيات العمل هي الإطار الشّامل الذي يحكم التصرفات والأفعال تجاه شيء ما، وتوضح ما هو مقبول وصحيح وما هو مرفوض أو خاطئ بشكل نسبي في ضوء المعايير الأخلاقية السائدة في المجتمع بحكم العرف مثلاً. أو بحكم القانون، والذي يكون فيه للثقافة المقاولاتية والقيم وأنظمة المقاولة، وكذا أصحاب المصالح دوراً أساسيا في تحديده، وهذا الذي يعكس بدوره ويبين لنا تلك العلاقة الموجودة والمتداخلة بين المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، ذلك أنّ أولوية الكفاءة في تعظيم موارد المقاولة من أرباح مادية وما شابه، كان في البدايات الأولى عند تبلور الفكر

المؤسسي والذي كان يسمى وقتها بالعقلانية المطلقة، والتي كان يُرى وقتها للمؤسسة بأنها بمثابة نسق مغلق، ثمّ جاءت المرحلة الموالية والتي بدأ التركيز فيها يتغير الى الاعتماد على المسؤولية الاجتماعية في مختلف الادبيات الإدارية والتّعامل مع المقاولة باعتبارها نسقاً مفتوحاً، وهي المرحلة التي سميت بمرحلة العقلانية المحدودة. والتي تمّ الانتقال فيها الى التركيز على أخلاقيات الإدارة الى جانب المسؤولية الاجتماعية والكفاءة، وهكذا أصبح للمسؤولية الاجتماعية بعد أخلاقي وذلك من خلال بداية الاهتمام بظروف وبيئة العمل ونوعيتها، الأمر الذي جعلها تتداخل مع أخلاقيات الإدارة بصفة هامّة، وهذا الذي يدل على أنّ "الأخلاق ليست مسألة هامشية في المشاريع بل هي مُكَوِّن أساسي للأسواق والمنظمات والعلاقات التجارية والاقتصادية".

2- **قراءة في وضعية المسؤولية الاجتماعية من النّاحية التّنفيذية لها:** إنّ الحديث عن المسؤولية الاجتماعية للمقاولات يقودنا اليوم إلى التطرق إلى ذلك التعارض والتباين الموجود بين من يؤيد ويؤكد على ضرورة شعور المشروع بمسؤوليته الاجتماعية، مقابل وجهة النّظر الأخرى المعارضة لهذا الاتجاه، وذلك كما يلي[3]:

2-1- **الحجج المؤيدة للمسؤولية الاجتماعية:** هناك ثلاثة حجج أساسية هي مؤيدة لهذا الطرح وذلك كما يلي:

- إنّ عدم شعور المشروع اليوم بالمسؤولية الاجتماعية اليوم، فإن ذلك سيؤدي به في المستقبل للحد من حريته في العمل، حيث إنّ شعور المشروع بالمسؤولية الاجتماعية يؤدي في المدى البعيد لأنّه يحقق مصالح المشروع. فاهتمام المشروع بنوعية حياة أبناء المجتمع، يؤدي لرفع حياتهم الاقتصادية ممّا يؤدي حتما لزيادة ربحية المشروع مستقبلاً.

- إنّ شعور المشروع بالمسؤولية الاجتماعية يؤدي لتقليل درجة التّدخل الحُكُومي في العمل المشروع من خلال القوانين التي تهدف للحدِّ من السُّلوكيات غير المرغوب فيها من قبل الأعمال، وقد تكون تلك القوانين صارمة جدّاً وتحد من حرية المشروع في العمل.

- إنّ شعور المشروع بمسؤوليته الاجتماعية، يؤدي إلى الاستفادة من الفرص المتاحة في البيئة الخارجية في انتاج وتقديم خدمات جيدة تؤدي إلى تغيير البيئة، فمثلاً قبل إعادة تصنيع المواد البلاستيكية، التي تؤدي لتخليص المجتمع من التأثيرات السلبية لهذه المواد، وفي نفس الوقت فإنها توفر فرصة للمشروع للاستفادة من مواد أولية بتكلفة مكيلة، وبالتّالي تحقيق ربحية عالية للمشروع إلى جانب تحقيق المسؤولية الاجتماعية.

2-2- **الحُجج المعارضة للمسؤولية الاجتماعية:** هناك أيضاً ثلاثة حجج أساسية هي مؤيدة لهذا الطرح وذلك كما يلي:

- إنّ المسؤولية الاجتماعية تؤدي لزيادة تكاليف المشروع والذي غالباً ما يكون هو في أصله يعيش معاناة مالية، مثل ضرورة خلق بعض الأعمال بسبب تلويثها للبيئة، أو العمل على التّخلص من الآثار السلبية لعمل المشروع، والتي تعتبر تكاليف إضافية عالية على المشروع أن يتحملها.

- إنّ المسؤولية الاجتماعية للعمل غير شرعية إذ أن المسؤولية الأساسية للعمل هي تحقيق الربحية لمالكي المشروع، ولا يحقّ للإدارة أن تنفق النقود بالطريقة التي ترغب منها لأنّ ذلك يعتبر سرقة من حقوق المقاولة. إذ يجب إعادة تلك الأموال إلى مالكيها الذين قد ينفقونها في قضايا إنسانية أو أي شيء آخر يرغبون به.

- إنّ هدف المسؤولية الاجتماعية هو هدف غير كفء، بسبب أنه هدف غير دقيق وغير محدد، ويؤثر على كفاءة العمل في إنتاج السّلع والخدمات.

أمّا نحن **وكخلاصة** لهذا الذي سبق معنا وبنوع من الموضوعية البعيدة عن الذّاتية، يمكننا أن نقول أنه لا يمكن للمشروع أن لا يشعر بالمسؤولية الاجتماعية، وأن يتحول باتجاه تحقيق مصلحته الشخصية فقط، ولا يمكن أيضا أن يكون مثالياً تماماً ويعمل فقط من أجل تحقيق مصالح المجتمع على حساب مصالحه الخاصة، بمعنى أنّه مطالب من النّاحية المناجمنتية أن يوفق بين هذين الفعلين من أجل المساهمة في تحقيق الفعالية التنظيمية للمشروع.

3- الأبعاد السُّوسيو-تنظيمية للمسؤولية الاجتماعية في المقاولات.

لطالما ارتبطت المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات الكبيرة وفقط، لكن في الوقت الحالي أصبحت تمثل رِهاناً لأغلبية المؤسسات الصّغيرة وليست حكراً على المؤسسات الكبيرة، فنظراً للدور الذي تؤديه وللتأثير الذي تحدثه في المجتمع، أصبحت من التّحديات الكبرى للمؤسسات الصغيرة، وذلك بالنّظر إلى ضرورة مراعاة المقاولة لمصالح وتطلعات أولئك أصحاب المصالح، أو بما يسمى بالأطراف المستفيدة من وجود المقاولة، خاصة إن أرادت الاستمرارية والتطور والبقاء، أمّا فيما يخص **أصحاب المصالح**: فلقد عرف هذا المفهوم تطوراً ملحوظاً في الأدبيات التنظيمية، ذلك أنّه كان يعتقد فيه أنّ المالكين هم المستفيدون الوحيدون من وجود المؤسسة، ولكن في فترات لاحقة لم تتوقف قائمة أصحاب المصالح عند حدود فئة معينة، بل أننا نجد أنّ قائمتهم هي في حال اتساع مستمر، لتشمل فئات أخرى هي جديدة، مثل البيئة، المنافسون، الموردون،...الخ، فهي جميعاً أطراف أوجدها التّطور الاقتصادي والاهتمام الاجتماعي بها، وعموماً يمكننا أن نعرف صاحب المصلحة بأنّه: "الفرد أو الجماعة سواء أكان داخل المقاولة أو خارجها، والذي له الحق المشروع والواضح في نتائج أداء المشروع[4]".

عادةً ما تجد مقاولات اليوم نفسها أمام تساؤلين أساسين ورئيسين إذا ما هي قبلت العمل بمبدأ المسؤولية الاجتماعية هما:

- أيُّ المصالح يجب مراعاتها أولاً؟؛
- وإلى أيّ مدى يعمل المشروع على تحقيق مصالح الأطراف ذات العلاقة ويخدمها؟

هي إذن تساؤلات يمكنها أن تبين لنا مختلف الأبعاد التي يمكن للمسؤولية الاجتماعية ان تغطيها، وهذا الذي يشير إلى أن المقاولات تحاول أن تعطي الأولوية لتلك المصالح التي تضمن لها وبشكل أكبر فرص البقاء والاستمرار، ثمّ تتعاون وبشكل تبادلي مع مختلف أصحاب المصالح من خلال التّوفيق بين مختلف الأبعاد التي تغطيها، وذلك من خلال الاعتماد على مؤشرات هي تنبع من عدة مصادر لهذه الأبعاد ذات العلاقة المباشرة بالمسؤولية الاجتماعية، وعليه فإنّ هذه الشّرعية التي تعكس حقّ المصلحة في المقاولة تعطي للمسؤولية الاجتماعية مجموعة من الأبعاد التي هي غير مستقلة عن بعضها البعض وهي تخصّ المقاولة بشكل عام، تتمثل فيما يأتي[5]:

- **المسؤولية الاقتصادية:** إنّه وباعتبار المقاولة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع يجب عليها أن تنتج وتقدّم سلعاً وخدماتٍ من المجتمع، الأمر الذي يفوض لها أحقيتها في تحقيقها للأرباح.
- **المسؤولية القانونية:** هي التي تخص تلك الالتزامات القانونية، ومجموع التشريعات التي هي موحدة في إطار تنظيمي، والتي يجب على المقاولة أن تحترمها وتتقيد بها، بقوة القانون.
- **المسؤولية الأخلاقية:** تتمثل في مجموع السّلوكات والنّشاطات التي هي ليست بالضرورة منظمة ومحكمة في إطار قانوني لها، ولكنها تستمد روحها وشرعيتها بحكم أنّها عضو في المجتمع الكلي، وهي تستمد أعضاءها منه، وحتّى المجتمع بدوره ينتظر منها القيام بهذا الأداء النّوعي.

➢ **المسؤولية التّطوعية**:تتمثّل في مختلف المنافع والمزايا التي يرغب المجتمع الكبير الحصول عليها من المقاولة، كذلك الدّعم الذي يحتمل أن يقدّم لمختلف مشاريع المجتمع المحلي، وباقي الأنشطة الخيرية، ...الخ.

4- أهمية المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية في فعل المقاولة.

للمسؤولية الاجتماعية أهمية متعددة الأبعاد، الأمر الذي لا يمكننا من تقديم قراءة لأهميتها هاته من جانب واحد، بل يستدعي منّا محاولة تقديم قراءة لها من خلال مجموعة من الزوايا وذلك سواء على مستوى المقاولة في حدّ ذاتها، أو على مستوى المجتمع الذي تنشط فيه، وكذا حتّى على مستوى الدولة ككل.

4-1- بالنّسبة للمقاولة:

-تحسين صورة المقاولة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال؛

- من شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمقاولة أن يقوم بتحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف؛

-تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوبا فعّالاً مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع، من خلال انتقالها الحاجات الاجتماعية.

هذا ويمكننا القول أنّه وبشكل عام يمكن للمؤسسات الصغيرة أن تجني العديد من المزايا في تنميتها من خلال اعتمادها على السير بمنهج المسؤولية الأخلاقية، حيث لها في ذلك عديد الرهانات، والتي سنقدم منها ثلاثة نراها بأنها رئيسية: رهان اقتصادي؛ رهان اجتماعي أخلاقي؛ رهان استراتيجي. وهي ثلاث رهانات تعني ما يلي:

- **رهان اقتصادي**:"تقليص في الحدود الممكنة للتكاليف بواسطة العقلنة، كسب زبائن جدد من خلال تطبيقات إنتاجية جديدة في مجالات محددة"؛
- **رهان اجتماعي وأخلاقي**:"تحسين شروط العمل، تحفيز العمال،...الخ."؛
- **رهان استراتيجي**:"تحسين صورة المقاولة وعلاقاتها مع مختلف الفاعلين في المجتمع المدني، وكذلك التّموقع في السّوق وتحسين جودة خدماتها وأدائها عموماً ".

4-2- بالنّسبة للمُجتمع:

- الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمقاولة؛
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع بشكل عام سواء كان ذلك من ناحية البنية التحتية، أو من النّاحية الثقافية؛
- ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التّام بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات المصالحة؛
- زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع، مع خلق شعور عال بالانتماء من قبل فئات اجتماعية هي مهمشّة وضعيفة مثلاً؛
- الارتقاء بالتنمية انطلاقاً من زيادة تثقيف والوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد، فالمنظمات.

4-3- بالنّسبة للدّولة:

- يُؤدي الالتزام بالمسؤولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصّحيحة في تحمّل التكاليف الاجتماعية؛

- المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها؛
- تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها الصحية، الثقافية والاجتماعية[6].

انطلاقاً من أهمية المسؤولية الاجتماعية التي قدّمناها معنا أعلاه، يمكننا القول أنّه بالرّغم من الفوارق والاختلافات الموجودة في مجال تبني المسؤولية الاجتماعية في المقاولات تبقى هاته الأخيرة تمثل واجباً انسانياً والتزاماً أخلاقياً طوعياً من جانب جميع المؤسسات، تجاه مختلف أطراف المجتمع شريطة أن يساهم هذا الالتزام الطّوعي في رفع مستوى رفاهية المجتمع.

ثانياً– استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية لدى المقاولات.

تحاول المشروعات الصّغيرة–كما هو الحال في المشروعات الأخرى– مُواكبة السّوق ومتطلباته، وما فيه من مشترين وبائعين وباحثين عن وظائف، أو من أشخاص منهمكين في مراقبة السُّلوكيات، حفاظاً على الوضع القانوني للسُّوق، ولكل من يمارس الأعمال من خلاله. إنّ ذلك كلُّه يشكل عقبة أمام أصحاب المشروعات ومديريها في تحملهم المسؤولية كاملة إزّاء القرارات التي تصدر عنهم، والتي تصب في نهاية المطاف في تحقيق الغايات والأهداف التي تنشدها المشروعات، ونظراً لهذا التعقد يدرك أصحاب المشروعات ومسيروها، أحيانا، أنهم في صراع مع الحيرة الأخلاقية، التي تحدث عندما تتعارض المصالح والرغبات، وتتباين تطلعاتهم مع تطلعات مختلف أصحاب المصالح، سيما في المواقف التي تتطلب قرارا ما، خاصة وأنّ القرار الذي يصدر لصالح طرف ما قد لا يكون كذلك لصالح الطّرف الثّاني، وهذا الذي يفرض عليهم تبني استراتيجيات ما بعينها دون الأخرى، وفيما يلي أهم هذه الاستراتيجيات التي يمكن للمقاولات ان تتبناها في خضم هذا التّداخل وهذا من أجل التصرف بكلِّ مسؤولية.

1–**الاستراتيجية التّعويقية:** إنّ المشروع الذي يتبنى استراتيجية التّعويق يميل إلى إنكار المسؤولية عن أفعاله وأنشطته، ويقاوم التغيير الذي يراه غير ذي نفع. وقد تسمى مثل هذه الاستراتيجية باستراتيجية بناء حائط الحجر أو استراتيجية ردود الفعل العكسية.

2–**الاستراتيجية الدِّفاعية:** إنّ توظيف الاستراتيجية الدِّفاعية من قبل المشروع الصّغير لا يعني تنكره للمسؤولية الاجتماعية، وإنّما لمحاولته تأكيد مكانته في السّوق من خلال ادعائه تحمله مسؤوليات إضافية. والفكرة من وراء هذا الادعاء هو التعبير عن أن المشروع يسعى إلى تنفيذ كل ما هو سليم، ويجاري النّاحية القانونية دون مخالفتها فيلجأ المشروع إلى توظيف الأفعال وحملات العلاقات العامّة ليعبر من خلالهما عن نواياه الحسنة.

3–**استراتيجية التّبني:** في ظِلّ استراتيجية التبني والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، فإنّ المشروع الصغير يقر بمسؤوليته عن الأعمال والأفعال التي تصدر عنه، رغم أن مثل هذا الإقرار يحصل جراء الضغوط المجتمعية أو الجهات الخارجية ذات التأثير فيه. فقد أجرت إحدى المشروعات دراسات مهمة حول دورها في الحفاظ على البيئة وإدارتها، عندما شعرت بأن طوق القانون أخذ يضيق حول عنقها، وأن نهايتها تكاد تكون وشيكة، فتبنت هذا المسعى لتحظى بالتّأييد والبقاء.

4–**الاستراتيجية الدّاعمة والنّاشطة:** تستطيع المشروعات الصغيرة الناشطة لعب دور قيادي في الميدان. ومثل هذه المشروعات تنظر بعين المسؤولية والحذر إلى جميع العلاقات الناشئة جراء أنشطتها وفعاليتها، وإلى مصالح وتطلعات ذوي المصالح في المشروع. وتستجيب هذه المشروعات، وبعناية، إلى تلك التطلعات والرغبات، ودون تأثيرات خارجية.

ثالثاً– الأخلاق والفعل المقاولاتي.

يُمنح لقب المقاول، لذلك الشخص المنشئ لمشروع جديد، و/أو الذي يقدم من خلاله قيمة مضافة للاقتصاد العام إمّا من خلال إنشاء الثروة أو من خلال إدارة المشاريع بشكل فعّال وإبداعي ومواكب للتغيرات الحاصلة على مستوى البيئة الخارجية وهو وصف يُقدَّم للرجل كما يقدم للمرأة. وهو يعني أيضاً: "الشخص الذي يتخيل الجديد، ولديه ثقة كبيرة في نفسه، متحمس وصلب، يحب حل المشاكل ويحب التسيير، وهو من يصارع الروتين ويرفض المصاعب والعقبات، وهو الذي يصدر مقاومة هامة أولاً من خلال وجهة نظر اقتصادية، أو يقدم معلومة بشكل مغاير وقبل الآخرين، فهو الذي يجمع ويعرف كيف ينسق الموارد الاقتصادية من أجل إعطاء قيمة للمعلومة التي يحوز عليها ومحاولة ترجمتها على أرض الواقع، وبشكل فعّال، وذلك بناءً على اعتبارات شخصية مثل النّفوذ والطموح والاستقلالية واللعبة والربح، ...[7]"، وعليه نكون من النّاحية السُّوسيولوجية أمام فعل مُحدث هو يُسمَّى بالفعل المقاولاتي وهو الذي يُعَرّف بدوره ووفقا لما جاء به جوزيف شومبيتر بأنه: الفعل الذي يأخذ أبعاداً كثيرةً –اقتصادية؛ اجتماعية؛ ثقافية؛ ...–، فهو يرى أنّ كلُّ مخترع أو مجدد أو منظم يقوم بهذا الفعل يمكن تسميته بالمقاول، وأبعد من ذلك فهو يرى أنّ الفعلَ المقاولاتي الحقيقي يتمثّل في التركيز على الإبداع والقيادة حيث يكون للمقاولة هنا أبعاد تكنولوجية، أو منتجات جديدة، أو طريقة جديدة في تقديم منتج أو خدمة[8]، كما قد يكون الإبداع في مختلف المجالات؛ التسويق– التنظيم– الانتاج– الادارة– من خلال التنويع والتّميز في إدخال طرق جديدة في المستويات المختلفة التي تقوم عليها المقاولة– وعليه فإنّ مفهوم المقاولاتية لم يعد مقتصراً فقط على المخاطرة، فهو وصل إلى مهارة الابداع وروح القيادة، من خلال امتلاك مهارات البناء المؤسساتي، فهي تُعتبر "بمثابة ظاهرة مُعقّدة تجمع بين مشروع إنشاء المقاولة وحامل فكرة المشروع وذلك في مختلف البيئات، وبأشكال مختلفة، والتي يتمّ من خلالها إدخال مجموعة من الفرص الاقتصادية، ويكون لنتيجة هذه السّيرورة خلق الثّروة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد وللمجتمع ككل[9]"، ومنه يمكننا تعريف هذا الفعل أيضاً بأنه: "عبارة عن السّيرورة التي تبدأ بفكرة وتنتهي بعرض منتوج جديد ذو قيمة في السُّوق، وبين الاثنين المغامرة بالجمع والتّنسيق بين مختلف الموارد المتوفرة، وخوض كافة المخاطر المترتبة عن هذه العملية، وبما أنّ السّيرورة هو التّجديد سواء على مستوى المنتوج المادي أو الفكري (الطرق، التقنيات الوسائل، المناهج...) ؛ أو اكتشاف موارد جديدة، فتنطوي المقاولة على مبدأ الإبداع[10]".

إنّ هذا الفعل المقاولاتي المقدّم معنا أعلاه هو يعد من بين أكثر الأفعال السُّوسيو–اقتصادية حساسية تجاه التّغيرات والعوامل التي تحدث في البيئة الخارجية للمنظمات، وفي إطار المسؤوليات الأخلاقية والاجتماعية، فإنّه يتوجب على هذه المشروعات الالتزام بمبادئ السُّلوك الأخلاقي لرسم إطار العمل الأخلاقي لها الذي نراه من وجهة نظرنا الخاصة بأنّه يمثل أحد المكونات الأساسية والرئيسية التي يتشكل منها الفعل المقاولاتي العقلاني، وهذا الذي سنقوم بتقديمه من خلال الآتي:

1– المُقاول والأخلاق: إنّ ما هو متعارف عليها في أدبيات الفعل المقاولاتي أنّ هذا الأخير من مكوناته ومتطلباته يوجد لدينا ما يسمى بالروح الإبداعية والابتكارية والاستقلالية في التفكير، بمعنى أنّ المقاول يستطيع وبكلّ حريّة تفعيل أي فكرة تطرأ في باله وبناء على أحكامه الخاصة، الأمر الذي يضعنا أمام إشكالية مفادها ذلك التعارض الموجود بين مبدأ تحرير الأفكار الإبداعية وإطلاقها في المشروع، وبين المعايير الأخلاقية السّائدة في المجتمع، فهذا المجتمع هو الذي كوّن وإلى حدّ ما معايير وقيم سلوكية له ينتظر من أفراده أن يلتزموا به طوعاً طبعاً في ظل قانون تمّ تشريعه لرصد هذه المخالفات، الأمر الذي يستدعي من المقاول أن يسلك طريق **اليقظة والحساسية،** واللّذين يعتبران محور الحالة الأخلاقية وهما اللّذان يبعدان المقاول عن التصرفات غير الأخلاقية، لأن إقرار توجه أخلاقي هو يعد مسألة حيوية وعظيمة، خاصة إذا ما أراد المقاول بناء سمعة طيبة له ولمشروعه من خلال سعيه لبناء ما كان له في المجتمع مع سعيه الآخر وفي نفس الوقت لتحقيق الأرباح والفوز بالفرص التي يشخصها، ومثل هذين الاتجاهين

قد يبعدا المشروع عن مساره، فالسّمعة الجيدة تنتشر وهي لا تتوازى مع سعي المشروع نحو اقتناص الأرباح، بل يمكنها حتى أن تتناقض مع ذلك المسار الذي يُحقّق الرّبح، ذلك أنّ بناءَ السُّمعة الجيدة تحتاج إلى استمرار سعي المقاول في النشاطات التي وجد من أجلها دون الاخلال بهذا التّوجه.

2-المسؤولية الاجتماعية في المقاولات...؛من وضع اختياري إلى خيارٍ حتمي.

بالرّغم من الامتداد الزمني والتاريخي للمؤسسة كظاهرة سوسيو-اقتصادية ابتداءً من الثّورة الصّناعية التي مهّدت بخروجها لعالم الوجود فمرحلة تضخم أحجامها وأعدادها، والتي غابت فيها هي الأخرى مؤشرات وعناصر المسؤولية الاجتماعية من حيث الملموس، لتأتي بعدها مرحلة الأفكار الاشتراكية التي قدّمت قفزة نوعية في انتشار وتبلور فكر المسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال مُناداة أصحاب هذا الفكر بضرورة تحمل المسؤوليات الخاصة بضرورة تبني مجموعة من عناصر المسؤولية الاجتماعية مثل: تحسين ظروف العمل بشكل عام، تقديم خدمة الضمان الاجتماعي، ترسيخ فكرة الاستقرار الوظيفي...الخ، مُقابل التّخلي عن ذلك الجشع الذي كان يتصف به أرباب العمل وقتها من خلال هدفهم الرّامي والسّاعي إلى تعظيم الأرباح والتي مصدرها حسب رواد هذا الفكر استنزاف الرأسمالي كل الموارد التي أمامه، والتي حتّى البشرية منها والتي منها تشغيل الأطفال، والنّساء في ورشات العمل لساعات طويلة وفي ظروفٍ أقلّ ما يُقالُ عنها أنّها قاسية، وبأجور مُتدنية، لتتشكل مُعادلة تضعنا أمام ما أسموه رواد هذا الفكر بفائض القيمة، الذي بواسطته تشكل وتعمق الطبقة البرجوازية من ثروتها، ثمّ جاءت مرحلة الكساد الاقتصادي وما عرفته المؤسسات من أزمات أدّت بها إلى الانهيار الذي نتج عنه تسريح عشرات الآلاف من العُمّال من دون ضمان أدنى حقوقهم، الأمر الذي جعل من نظرية **كينز** الدّاعيةِ والراميةِ الى ضرورة تدخل الدولة ولو بالحد المعقول لإعادة التوازن الاقتصادي للاقتصاديات الوطنية الرأسمالية تطفو على السطح[11]، فهي إذن كلها معطيات جديدة مهدّت من النّاحية الامبريقية لبناء أرضية خصبة ومواتية لتبلور فكر المسؤوليات الاجتماعية للمؤسسات عموماً ولتلك التي تأخذ بالزمام المقاولاتي بشكل خاص. إلى أن جات سنة 1972؛ التي نراها من وجهة نظرنا الخاصة بأنّها مثّلت تقريبا المنعرج الحقيقي لبداية التأسيس الفعلي والقانوني للمسؤولية الاجتماعية، حيث وفي هذه السّنة بالذات تمّ انعقاد المؤتمر الأوّل بجامعة كاليفورنيا والذي كان تحت شعار: "المسؤولية الاجتماعية للبيئة لمنظمات الأعمال" والذي خرج بمجموعة من التوصيات والتي من أهمّها: الزام كافة المؤسسات برعاية الجوانب الاجتماعية للبيئة والمساهمة في التّنمية الاجتماعية والتخلي عن فلسفة تعظيم الأرباح كهدف واحد ووحيد، ومن ثمّة وفي سنة 1999 تم الاقتراح الأولي للميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية والبيئية من قبل الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك السيد: كوفي عنان، في خطابه أمام المنتدى الاقتصادي العالمي، في حين انبثق الميثاق النهائي في مقر الأمم المتحدة بنيويورك سنة 2000، وهو عبارة عن مبادرة مواطنة طوعية متعلقة بالمنظمات يعرض تسهيلا وتعهدا من خلال عدة آليات(سياسات الحوار، المعرفة، شبكات محلية ومشاريع الشراكة) ويعتمد هذا الميثاق على المسؤولية الاجتماعية العامة بما في ذلك شفافية المنظمات والقوى العاملة، والمجتمع المدني للبدء والمشاركة في الأداء الجوهري المتعلق بمتابعة المبادئ المستند عليها في الميثاق، حيث تتعلق هذه المبادئ بـ: حقوق الإنسان، ظروف العمل، البيئة ومحاربة الفساد، الحدث الذي جعل وعجّل بدوره ضرورة استجابة العديد من المؤسسات لهذا الطّرح العالمي الجديد، والذي شجّع أيضاً بدوره المشرع القانوني على وضع الضوابط والقواعد القانونية كي يعطيها الصّبغة القانونية والالزامية، وذلك للتحقق من وفاء تلك المؤسسات بهذه المسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتقها، كي يؤكد أنّ الالتزام بالأداء الاجتماعي لم يعد خياراً أمام مقاولات اليوم، وإنّما هو حتمية ملزمة للاستمرار والبقاء ضمن المجتمع. كما أدّت هذه

المعطيات من جهة ثانية الى بروز ما يسمى بجماعات الضغط[1]* كقوة لا يستهان بها من حيث تأثيرها في قرارات المقاولة.لنشهد بعد كل هذا مرحلة جديدة انتقلنا فيها من اقتصاديات الصناعة إلى اقتصاديات المعرفة والرّقمنة، والتي من ميزاتها سيطرة الخصخصة، العولمة، اتساع تكنولوجيا المعلومات وكذا الانتشار الرهيب لشبكات المعلومات، والتي جعلت من أفعالنا الاجتماعية، التنظيمية، الاقتصادية سواء التي هي على المستوى الميكرو- أو حتّى الماكرو سوسيولوجي منه، تتّم وتحدث على المكشوف، الأمر الذي أدّى بمقاولات اليوم تطوير وتنويع مبادراتها الاجتماعية والأخلاقية التي تستند عليها كأحد المداخل للبقاء في السّوق، بل أكثر من ذلك فهي أصبحت تنتهج سياسة استباقية عندما يتعلق الأمر بالأنشطة الاجتماعية والبيئية التي تعمل على تعزيزالمصلحة العامّة والتي هي ذات مطلب جماهيري ...، أي أنّها قد أصبحت تأخذ بزمام المبادرة عن طريق تشجيع نمو وتطور المجتمع والاستجابة لمتطلباته والقضاء على الممارسات اللاإنسانية واللاأخلاقية التي تضر به، فهي أفعال إذن تقوم بها المقاولة لترسيخ وتسويق صورة حسنة لها لدى جمهورها المتواجد ضمن هذا المجتمع المفتوح، وفق ما يسمى اعلاميا بمنظور **الغرس الاجتماعي**، خاصة إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ومن جهة أخرى أنّ انهيار بعض المؤسسات العالمية والعملاقة يرجع إلى غياب ادراج مدخل المسؤولية الاجتماعية ضمن أجندات عملها، ومنه عدم القيام بتنفيذه في برامجها التطبيقية، خاصة في ظل المنافسة الشرسة التي تتلقاها مختلف المقاولات، لأنّه وبمنظور سوسيولوجي يمكننا أن نقول بأنّ الوعي الاجتماعي انتشر بشكل سريع وعميق داخل المحيط الاقتصادي، وهذا الذي ساعد بدوره على التطور المنطقي للمسؤولية الاجتماعية من الناحية التنفيذية هذا المفهوم، لأنّ الملاحظ الآن في مرحلة اقتصاد المعرفة هاته أصبح للمقاولات التي تحترم نفسها مدونات أخلاقية تؤطر النظرة المجتمعية لها، ومختلف الجوانب المتعلقة بتبنيها من طرف مختلف أصحاب المصالح.

رابعاً- المُقاول وإدارة البيئة.

تُعَدُّ بيئة المقاولة مكون أساسي في فعل المقاولاتية بصفةٍ عامّةٍ، الأمر الذي يستدعي من الأفراد الفاعلين فهمه والتعامل معه بطرق سليمة، للارتقاء بعلاقات ايجابية مع متغيرات هذا المكون لغرض نجاح المقاولة وضمان استمرارية تطورها، وهذا طبعاً باعتبار المقاولة نسقاً مفتوحاً وفضلاً عن اعتبارها نسقاً فرعياً لنسقٍ أوسعٍ وأشملٍ هو المجتمع، وذلك كونها تتفاعل وتتبادل مدخلاتها ومخرجاتها مع مؤسسات وأنظمة أخرى، وكذا مع تنظيمات اجتماعية متعددة ومتباينة هي موجودة معها في نفس البيئة، وذلك بهدف الاستمرار والمحافظة على مكانتها كما قلنا آنفاً. ووفقاً لهذه العملية الدِّينامكية تلجأ المقاولات إلى ضرورة حتمية مفادها التكيف مع هذه البيئة وما تحمله من متغيرات، فهذا التّكيف هو إذن فعل أو سلوك يعكس حقيقة ذلك الانتقال الذي مرّ من دراسة واهتمام المنظرين بسلوك الفرد والجماعة داخل التنظيم، إلى الاهتمام بسلوك التنظيم في حدّ ذاته، بمعنى أنّه انتقلنا إلى التّحليل من خلال البحث في المستوى الفردي والجزئي إلى المستوى الاستراتيجي.

1- تعريف إدارة بيئة المقاولة: يُقصد به "مجموع المهام المرتبطة بإدارة العلاقات مع مكونات البيئة سواء كان ذلك بشكل منفرد أم بشكل جماعي، بمعنى أن تهتم المقاولة بطبيعة هذه التّفاعلات بين مختلف العناصر المشكلة للبيئة، وهذه التّفاعلات قد تكون معروفة وبسيطة، و/أو قد تكون غامضة ومعقّدة، كما يمكن أن تزداد عملية إدارة البيئة تعقيداً مع ازدياد سُرعة التغير في

---

[1]* يقصد بها مصالح شريحة واسعة من المستفيدين مثل مختلف جمعيات المجتمع المدني كتلك المهتمة بحماية المستهلك، حماية البيئة، مختلف النقابات الناشطة في مجال الدفاع عن حقوق العمال كشركاء اجتماعيين،...الخ، وهي قوة لا يستهان بها من حيث تأثيراتها في قرارات المقاولة، ويتمثل تأثير هذه الجماعات في فرض خياراتها كي تأخذ بنظر الاعتبار من قبل المؤسسات مباشرة أو في شكل ضغط على الحكومات والذي ينعكس على المقاولات بشكل غير مباشر. **نقلاً عن:** عبد الله خبابة: مرجع سابق، ص73.

أشكال تلك التّفاعلات وصيغها[12]"، وهي تُعرّف أيضاً بأنها: "تلك المعالجة المنهجية لكل جوانب النّشاط الاقتصادي والانساني في المجتمع الذي توجد به المقاولة محلّ المتابعة، وهي تشمل أيضاً النّظر في مختلف المخاطر التي تتعرض لها هذه المقاولة...[13]".

2- إدارة البيئة المقاولاتية من منظورها العملي: يتجسّد جوهر إدارة البيئة المقاولاتية في السُّلوكات المعتمدة من قبل فعل المقاول في حدّ ذاته وفريق العمل الذي معه، أو الذي هو مُكلَّف بالتّسيير، والتي يفترض أن تكون داعمة لبناء وتعزيز وتطوير العلاقات الهادفة وكذا المفيدة لمدِّ جسور الثّقة مع مكونات هذه البيئة، ومن بين خصائص وميزات هذه العلاقات نُقدِّم ما يلي[14]:

- تُدار العلاقات والتّفاعلات والتّبادلات مع مُكونات البيئة الخارجية بطريقة تنعكس ايجاباً على صورة المقاولة وسمعتها ومكانتها وبما لا يتعارض مع ما يشكّل حدود مقبولة ترسمها الأطراف في علاقتها مع المقاولة؛
- تتمثل المهمة الرئيسية لإدارة بيئة المقاولة في اختيار حزمة العلاقات التي تعزز استعدادات المقاولة في بيئتها الحالية، وتعزز استعداداتها المتوقعة للتعامل مع بيئتها المستقبلية بصيغ مختلفة؛
- ينبغي على المقاول وفريق العمل الذي معه أن يدركوا حقيقة التماشي والوعي بدرجة التغير والتّجدد الحاصل على مستوى عناصر البيئة الخارجية، وذلك بواسطة أخذ الأسبقية والقيم المتوقعة لباقي المقاولات، وهذا من أجل استدامة إدارة التّفاعلات والعلاقات الهادفة مع تلك المكونات؛
- تشكل إدارة البيئة في الوقت الحالي محوراً أساسياً استراتيجياً ضمن اهتمامات المقاولة، لكونها تحمل قدراً عالياً من الأخطار والتحديات للمقاولة، في وجودها وحركتها وتفاعلاتها.

وعموما تتم إدارة البيئة المقاولاتية من خلال تصميم و/أو إعادة تصميم البناء التّنظيمي الذي يتضمن إدارات مختلفة تُفوَّضُ لها السّلطة لتتعامل مع القوى البيئية المختلفة[15].

3- إدارة عدم التّأكد البيئي: يُقصد بعدم التّأكد البيئي ذلك: "النُّقص في البيانات والمعلومات التي ينبغي للمقاولة أن تمتلكها حول مكونات البيئة وعناصرها، الأمر الذي يسبب صعوبة التنبؤ بالتغيرات المتوقعة في تلك العناصر، وتقدير اتجاهاتها المستقبلية المحتملة[16]"، وهذا الذي يعني ويبين لنا ضرورة تشخيص وتحليل مختلف الجوانب والعناصر والمصادر المرتبطة بهذا التعقيد البيئي وذلك كما يلي:

- فهم مساهمة طبيعة التفاعل ما بين المكونات والعناصر البيئية في توليد حالة عدم التأكد؛
- تطوير أدوات وآليات تستطيع المقاولة من خلالها رصد واكتشاف المناطق التي تشكل مصادر لعدم التأكد البيئي؛
- قياس سرعة التغير بمكونات البيئة وعناصرها وطبيعة التفاعلات بينها؛
- تقدير التأثيرات المحتملة لبيئة المقاولة على عملياتها وأنشطتها؛
- حقيقة إنّ الفريق المهتم بتسيير شؤون المقاولة غيرُ قادرٍ على إزالة حالات عدم التأكد، ولكنها تساهم في زيادة قدرة المقاولة للتعامل مع تلك الحالات بأفضل الطُّرق الممكنة والمتاحة.

4- مصادر عدم التأكد البيئي: يمكننا أن نحددها في ثلاثة عناصر هي:

4-1-**التّعقيد البيئي**: هو يشير إلى قوة وعدد وتداخلات واعتمادية مكونات البيئة بصفة عامة، وهو يعني أنّ كثرة عدد ونوع هذه المكونات وتلك العناصر يقود إلى تعقيد بيئي عالي، وعلى عكس ذلك كلّما كانت هذه المكونات والعناصر قليلة يكون هناك بساطة بيئية ووضوح، وبالتّالي عدم تأكّد منخفض يسهل التّعامل معه من طرف فريق العمل[17].

4-2-**الحركية البيئية**: إنّ حقيقة مكونات وعناصر البيئة تتغير بسرعة واستمرار، وبوتيرة عالية الأمر الذي يجعل من الصعوبة التعامل معها من قبل المقاولة مقارنة مع بيئة تكون فيها هذه المكونات والعناصر بطيئة الحركة ومحددة التغيير تميل إلى الاستقرار والهدوء النسبي. وهذا يعني أنها تدل على "درجة سرعة تغير مكونات البيئة عبر الزّمن، والتي يرى فريق العمل ضرورة التّعامل معها كأحد مصادر توليد عدم التأكد البيئي، كما أنّ حقيقة كون مكونات وعناصر البيئة تتغير بسرعة واستمرار وبوتيرة عالية، هو أمر يجعل البيئة أكثر صعوبة في التّعامل معها من قبل المقاولة، وذلك مقارنة مع بيئة تكون فيها هذه المكونات والعناصر بطيئة الحركة، ومحددة التغيير وتميل إلى الاستقرار والهدوء النسبي[18].

4-3-**الغنى البيئي**: يرتبط هذا المصدر بمقدار الموارد المتاحة لدعم المجال الحيوي لعمل المقاولة، فإذا كانت هذه الموارد متوفرة في البيئة ومتاحة بحيث يسهل الحصول عليها فكانت البيئة غنية، وسهلت عمل المقاولة، أمّا إذا كانت هذه الموارد قليلة بسبب محدوديتها أو أنها يصعب الحصول عليها بسبب المنافسة العالية فإنّ هذه البيئة تكون فقيرة ويزداد فيها عدم التأكد البيئي.

إنّ مصادر عدم التأكد البيئي السابقة الذّكر تتداخل وتتفاعل فيما بينها من المنظور العملي، لينتج لنا حالات عدم التأكد البيئي، الأمر الذي يعني أنّ إدارة عدم التأكد البيئي تتعامل مع مواقف تتباين في درجة وضوحها بسبب تزايد أو انخفاض مساهمة كل من مصادر عدم التأكد البيئي.

5- التّغير البيئي وعلاقته بالفعل المقاولاتي.

يقصد بالتّغير البيئي "درجة وديناميكية التغير في القوى البيئية العامة وبيئة المهمات، وهو الذي يتم فهمه من خلال قياس: درجة تعقد البيئة، مستوى التغير البيئي[19]"، فلهذا وباعتبار التّغير سمة مُلازمة ومُرتبطة بعناصر البيئة الخارجية، فإنّه عندما يحدث هذا التّغير يُصبح من الضّروري تغيير القوى حتى يسمح للوحدات أو الجهات الوظيفية المناسبة والمكلّفة بذلك أن تهيئ نفسها لتتكيف وتتساير مع هذه المتطلبات، وذلك من خلال الاهتمام والانتباه المقصود لعناصر البيئة المختلفة والتي تتسبب في وجود القيود أمام المقاولة، وذلك لأنّ نمط التّنظيم والتّسيير في حالة التّغير هاته، ذلك أنّ حالة عدم التّأكد تُفرِز نوعاً من اللّبس والغُموض وحتّى الفشل في استراتيجية التّقدير مستقبلاً.

يتبين لنا من خلال هذا الذي سبق أنّ متغير المقاولة في هذه المعادلة هو بمثابة متغير تابع؛ لعنصر البيئة الذي يعد هنا بمثابة متغير مستقل ضمن نفس المعادلة، والشّكل الآتي معنا يوضح مختلف التأثيرات الحاصلة على مستوى البيئة الخارجية للمقاولة، والتي يمكنها أن تؤثر على أداء المقاولة، وكذا ما هو رد فعل هاته الأخيرة في ظِلّ هاته التّغيرات.

الشّكل رقم(01): أثر التغيرات البيئية على المقاولة ورد فعلها.

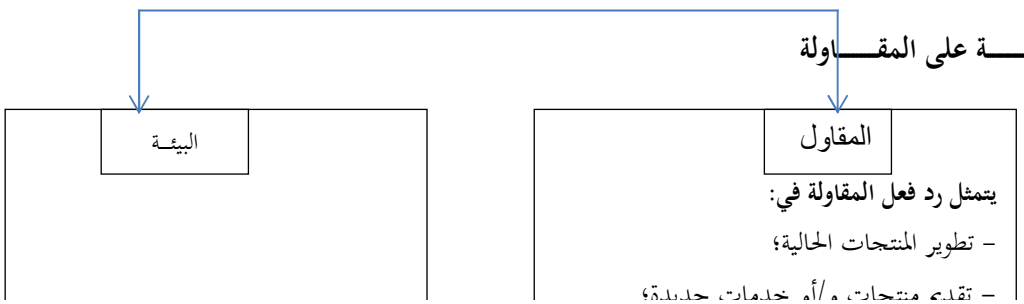

المصدر: سنان غالب المرهضي: مرجع سابق، ص179.

يمكننا القول في الأخير أنّه على المقاول أن يتعامل بكل كفاءة وفعالية مع المتغيرات البيئة، وبكل تكيف مع طبيعة الموقف، وذلك بالاسترشاد بالعوامل الآتية:

- تحديد وتسجيل العوامل الموجودة في البيئة العامة والخاصة التي هي ذات أكبر تأثير عل الفعل المقاولاتي؛
- تحليل عمليات التغيير في العوامل البيئية التي تؤثر في الفرص والتهديدات؛
- التّخطيط الذكي والسّريع لكيفية الاستفادة من التغيرات البيئية.

الخاتمة.

... أيّاً تكون النتيجة التي نتوصل اليها جرّاء الحوار والمناقشة بشأن المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالفعل المقاولاتي، فإنّنا نلاحظ أنّ المشروعات عامّة، والمشروعات الصّغيرة بشكلٍ خاصٍّ منها هي آخذة بالالتزام وبشكلٍ متزايدٍ تجاه الغير لتأخذ على عاتقها التصرف بالاعتماد على منظور المسؤولية الاجتماعية التي من طبعها أنّها ليست جامدة ولا ثابتة، بل لها صفة الديناميكية والواقعية والتّطور المستمر كي تتواءم بسرعةٍ وفق مصالحها وبحسب المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتى الايكولوجية منها والحادثة على مستوى بيئة المقاولات.

قائمة المراجع والهوامش.

1- عبد الله خبابة: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –آلية لتحقيق التنمية المستدامة–**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2013، ص74.

2- نقلاً عن: إياد محمد عودة: **قياس التّكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها في تحقيق الرفاهية الاجتماعية**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008، ص44.

3- ماجدة العطية: **إدارة المشروعات الصّغيرة**، الطبعة الثالثة، دار المسيرة، عمّان، 2009، ص200-201.

4- مزهر شعبان العاني وآخرون: **إدارة المشروعات الصغيرة –منظور ريادي تكنولوجي**- دار صفاء، عمّان، 2010، ص316.: ص316.

5- طاهر محسن المنصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري: **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال؛ –الأعمال والمجتمع–**،دار وائل، عمّان، 2010، ص92.

6- عبد الله خبابة: مرجع سابق، ص76.

7- نقلاً عن: صندرة سايبي: **سيرورة إنشاء المؤسسة، أساليب المرافقة**، دار المقاولية، قسنطينة، الجزائر، 2009، ص-ص 5-6.

8- Bruno (A), **Introduction aux débat économique et sociaux contemporain**, Edition Ellipses, Paris, 2004, p126.

9- Alain Fayolle, **Le métier de créateur d'entreprise**, édition d'organisation, Paris, 2003, p16.

10- حياة مراح: **"إشكالية المقاول الجزائري الجديد"**، مجلّة دراسات اجتماعية، العدد الثالث، جانفي 2010، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات العلمية، الجزائر، ص26.

11- طاهر محسن المنصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري: مرجع سابق، ص93 بتصرف.

12- نعمة عباس الخفاجي، طاهر محسن الغالبي: **نظرية المنظمة "مدخل التصميم"**، دار اليازوري العلمية، عمّان، 2009، ص45 بتصرف.

13- عبد الرحيم علام: **مقدمة في نظم الإدارة البيئية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005، ص03.

14- نعمة عباس الخفاجي، طاهر محسن الغالبي: مرجع سابق، ص46 بتصرف.

15- سنان غالب المرهضي: **نظرية المنظمة والتغيير التنظيمي**، الطبعة الرابعة، مركز الأمين، صنعاء، 2010، ص 176.

16- نعمة عباس الخفاجي، طاهر محسن الغالبي: مرجع سابق، ص53.

17-المرجع السّابق، ص54.

18-المرجع السّابق، ص55.

19- سنان غالب المرهضي: مرجع سابق، ص180.